أثر جائحة كورونا وتقلُّب أسعار النفط على الاقتصاد الليبي

د. محمد عثمان خليفة سلامة
كلية الاقتصاد – جامعة بن وليد

ملخَّص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط على النمو الاقتصادي الليبي. كما تسعى إلى تسليط الضوء لمعرفة أهم الجهود والإجراءات الاحترازية المبذولة، سواء الدولية منها أو المحلية لمواجهة التداعيات الاقتصادية لهذا الوباء والقضاء عليه، وقد تمثلت المشكلة البحثية في الإجابة عن السؤال الرئيسي، وهو معرفة الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا، وتدهور أسعار النفط على الاقتصاد الليبي. ولقد استخدم الباحث منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي، لوصف البيانات والمتغيرات الاقتصادية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنَّ انتشار فيروس كورونا أثَّر بشكل كبير وسلبي على الطلب العالمي على النفط ممَّا أدَّى إلى انخفاض أسعار النفط عالمياً؛ نتيجة لتوقُّف وتراجع معظم الأنشطة الاقتصادية، وتسبَّب بشكل سلبي ومباشر على الاقتصاد الليبي الذي يعتمد على (قطاع النفط) لتمويل الميزانية. كما خلصت الدراسة إلى أنَّ انخفاض أسعار النفط تسبَّبت في أزمات كبيرة للاقتصاد الليبي من بينها تراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وحصول زيادة في عجز الميزانية، إلى جانب ارتفاع معدَّل البطالة، وانخفاض في مستوى المعيشة.

وبالرغم من كل هذه الآثار والتداعيات الاقتصادية السلبية التي سبَّبها كوفيد- 19 إلا أنَّ الدولة الليبية تسعَّى لمكافحة هذا الوباء، ومنع انتشار هيكل الطرق والوسائل المتاحة، وهذا هو الأهم من كل التداعيات الاقتصادية المحتملة، لأنَّ الحفاظ على العنصر البشري هو الأهم كونه المحرِّك الأساسي والرئيسي لأي تنمية اقتصادية واجتماعية.

Abstract:

This study aims to demonstrate the impact of the Corona pandemic and the drop in oil prices on Libyan economic growth. Also, this study seeks to shed light on the most important precautionary efforts and measures taken, whether international or local, to confront the economic repercussions of this epidemic and to eliminate it. The pure problem was represented in answering the main question, which is to know the economic impact of the Corona pandemic and the deterioration of oil prices on the Libyan economy. The researcher used the case study method and the descriptive analytical method to describe the economic data and variables. The study concluded with a set of results, the most important of which is that the spread of the Corona virus has had a significant and negative impact on the global demand for oil, which led to a drop in oil prices globally, as a result of the suspension and decline of most economic activities, and thus causing a negative and direct impact on the Libyan economy, which depends on the almost only resource (oil sector) to finance the budget. The study also concluded that the drop in oil prices caused major crises for the Libyan economy, including a decline in GDP growth and an increase in the budget deficit, along with a high unemployment rate and a decrease in the standard of living.

Despite all negative economic effects and repercussions caused by Covid-19, the Libyan state is still striving to combat this epidemic and prevent its spread by all available ways and means, and this is the most important of all possible economic consequences, because preserving the human element is a very important being the main driver for any economic and social development..

المقدمة:

منذ بداية إعلان الصين في ديسمبر2019م، عن انتشار وباء كورونا في منطقة (ووهان) الاقتصادية، والعالم يشهد فترة ركود وانكماش اقتصادي كبير، لم يشهد لها مثيل منذ الثلاثينيات من القرن الماضي. وفقاً لتقرير منظَّمة الصحة العالمية، ففايروس كورونا في نهاية إبريل2020م، قد تسبَّب في إصابة 3.2 مليون نسمة حول العالم، أغلبها من أوروبا وأمريكا، وأيضاً وفاة ما يقارب من 220 ألف شخص(WHO, 2020).

ومنذ ظهور فيروس كورونا ولازال الكثير من الاقتصاديين يحاولون فهم، وتوقع تأثير هذا الوباء على الاقتصاد العالمي خصوصاً ولازال هذا الفيروس يحتاج إلى علاج أو مصل فاعل ضده في كثير من الدول. وبالتالي فآثار هذه الجائحة لم تكن متوقَّعة، وأنَّ انخفاض سعر النفط أصبح من العوامل التي تسهم في عدم الاستقرار العالمي، الأمر الذي ترتَّب عليه صعوبة التنبؤ بحركة التجارة الدولية.

ووفقاً للتقرير الذي أعدَّته منظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" فالآثار السلبية لكورنا ستبقى لفترات طويلة؛ كي يستطيع الاقتصاد العالمي التعافي منها بشكل كامل، وذلك لأنَّ عدد الشركات المتضرِّرة و المتعثرة والوظائف المفقودة لازالت غير معروفة، خصوصاً وأنَّ هذا الفيروس لا يزال يزداد في الانتشار، ولم يتم القضاء عليه بشكل نهائي.

استخدمت دول العالم برامج مختلفة للحد من الفيروس، مثل العزل التام والجزئي والإغلاق واسع النطاق على مختلف الأنشطة الاقتصادية، وذلك لكي يتم حماية الأرواح البشرية من هذا الوباء، وأيضاً إتاحة الفرصة للحكومات لإيجاد دواء فعَّال والقضاء على هذه الجائحة، وخاصة كونها سريعة الانتشار. وبالتالي تمخَّضت الأزمة الصحية عن انعكاسات حادة على النشاط الاقتصادي، الأمر الذي أسهم في ظهور أزمة اقتصادية عالمية لم تسلم دولة من الدول المتقدمة أو النامية منها بحكم العلاقات التكاملية بين اقتصاديات الدول. لقد أدَّى انتشار الفيروس إلى دخول الاقتصاد العالمي في حالة من الركود الشديد، فقد سبَّب اضطرابات وصدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، مسَّت مختلف القطاعات، و أدَّت إلى انهيار البورصات العالمية، إضافة لتأثيرها بشكل مباشر على سوق النفط وانهيار أسعاره في السوق العالمي، رغم المحطات التاريخية لتذبذب الأسعار النفطية في سوق النفط العالمي، حيث كانت الصدمات والأزمات السابقة لها نطاق جغرافي محدَّد دون توسُّع، وكذلك إطار زمني بلغت خلاله الذروة ثم توقَّفت، إلا أنَّ فيروس كورونا أثبت أنَّه غير قابل للسيطرة، فهو ينتشر في كافة بقاع العالم ليترك آثار الصدمة على معظم الاقتصاديات، وكذلك ليس هناك إطار زمني واضح محتمل لانتهاء هذا الوباء (أحمد الزروق الرشيد وآخرون، 2020).

بعد انتشار فيروس كورونا قامت معظم دول العالم بإغلاق الشركات والمصانع الكبرى، وفرض حظر التجوُّل، الأمر الذي أدَّى إلى ركود شديد في الاقتصاد العالمي، رغم أنَّ توقعات صندوق النقد الدولي كانت عكس ذلك حيث كان من المتوقَّع أنْ يكون هناك نمو متزايد عام 2020م، فقد شهدت حديثاُ توقعات صندوق النقد الدولي لشهر يناير ارتفاعاً من 2.1% في العام 2191 إلى 1.1 % في 2021وكانت هناك أسباب كثيرة للتفاؤل منها اتفاقية التجارة "المرحلة الأولي " بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وخفض تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ثم جاء تفشِّي الفيروس، وأحدث الصدمة الكبيرة للاقتصاد العالمي فقد

خفضت منظَّمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤخراً توقعات النمو 2021م إلى النصف من 2.1 % إلى 1,05% وأشار الصندوق الدولي إلى أنَّه سيصدر تعديلاً كبيراً قريباً (أحمد الهرشن، 2020).

عانى الاقتصاد العالمي من صدمة تفشي فيروس كورونا منذ مطلع العام الجاري واختلف حجم التأثير الاقتصادي للجائحة من دولة إلى أخرى، كم أطال أكبر اقتصاديين على مستوى العالم هما: الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة لتلك الجائحة دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود فعلي مع توقعات أنْ يسجِّل عام 2020م انكماشاً اقتصادياً هو الأسوأ منذ مرحلة الكساد العالمي.

أمَّا بالنسبة للدول النامية مثل ليبيا التي تعتمد على الاقتصاد الريعي (النفط) وليس لديها إدارة أزمات مهيئة بشكل جيد يمكنها مواجهة مثل هذه الأزمات، وبالتالي لاشك أنَّ أزمة كورونا ستسهم بارتفاع التكاليف والأعباء الاقتصادية، وعليه فأثر جائحة كورونا سيكون كبير جداً، وبشكل غير مسبوق، وذلك نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على النفط خاصة في الدول الكبرى، مثل الصين التي تستهلك ما يقارب 10 ملايين برميل يومياً، والاتحاد الأوروبي المستورد الرئيسي للنفط الليبي، حيث أنَّ جائحة فيروس كورونا دفعت إلى انهيار الأسعار في جميع دول العالم تقريباً إلى أدنى مستوى له. ممَّا أثَّر بشكل كبير ومباشر على الدول التي تعتمد في إيراداتها المالية على النفط، مثل دول الشرق الأوسط وأفريقيا ومن بينها ليبيا.

بالإضافة إلى ذلك فقد كان القتال المستمر حول العاصمة الليبية طرابلس، و ما تبعه من فشل الخصوم السياسيين في التوصَّل إلى اتفاق سلام مستدام أثر كبير على الاقتصاد الليبي، الأمر الذي أدَّى إلى تفاقم جائحة كورونا، في هذا السياق توقَّف إنتاج وتصدير النفط تقريبًا منذ 02 يناير 2020 بسبب إغلاق موانئ النفط أيضاً في ظل ازدياد التفاوت بين أسعار الصرف في السوق الموازية، وأسعار الصرف الرسمية . ونتيجة لذلك كان هناك عجز في الموازنة، وكان الناتج المحلي الإجمالي سلباً في هذا العام تقريباً بنسبة (-19.4%) ولكنَّه بعد إعادة فتح وتصدير النفط

نتيجة للوساطة التي قامت بها الأمم المتحدة بين الخصوم السياسيين، الأمر الذي يراه الكثير من الخبراء الاقتصاديون أنَّه كان في صالح الاقتصاد المحلي، وسوف يؤدي إلى انتعاش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 22.2% في عام 2021 تقريباً.

ولأنَّ تداعيات الأوبئة لا تتوقَّف عند صدمات القطاع الصحي فقط، فقد امتدت إلى الأنشطة الاقتصادية المختلفة وذلك من خلال تسببها في إبطاء عجلة الإنتاج وتعطيلها، فالخوف من العدوى أدَّى إلى التباعد الاجتماعي وإغلاق العديد من المؤسسات التعليمية، والشركات والمؤسسات التجارية، وأيضًا تسبَّب بأضرار كبيرة لقطاع النقل والخدمات العامة، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. ومع أنَّ الجائحة (كوفيد 19)- التي تحوَّلت إلى أزمة اقتصادية، لا تزال تواصل اجتياح العالم ومن المؤكد أنَّ تداعياتها على الاقتصاد العالمي والمحلي ستكون كبيرة، ولفترة طويلة قد تمتد لما بعد احتواء الجائحة، خصوصاً في ظل الإغلاق الاقتصادي الكبير الذي اتخذته مختلف دول العالم.

وهذه الورقة تحاول تسليط الضوء على الأبعاد الراهنة لتأثير جائحة كورونا على النمو الاقتصادي في ليبيا، وأيضاً توضيح الجهود المبذولة في مواجهة هذا الوباء، وما هي أهم المتطلَّبات اللازمة التي ينبغي على ليبيا أتباعها كمخرجات لهذه الأزمة.

المشكلة البحثية:

إنَّ الأزمات الاقتصادية التي مرَّت بها مختلف الدول المتقدِّمة والنامية ليست وليدة الصدفة، بل مرَّت بمحطات تاريخية مختلفة، ولاشك أنَّ انتشار جائحة فيروس كورونا (COVID-19) هو في الأساس كارثة إنسانية، تؤثر على مئات الآلاف من البشر، ومن الواضح أنَّه يؤثر أيضًا بشكل متزايد على الاقتصاد المحلي والعالمي. إنَّ تذبذب أسعار النفط تعد من أهم الأزمات التي أثَّرت على هذه الدول، وبخاصة الدول النامية والمصدِّرة للنفط، ومن بينها ليبيا؛ وذلك لأنَّ اقتصادها ريعي ويعتمد بشكل شبه كلي على إيرادات كمصدر واحد من السلع لتمويل موازنتها العامة، وعليه فمن المتوقع أنْ يكون لانخفاض أسعار النفط وظهور جائحة كورونا أثار كبيرة على

الاقتصاد الليبي، ومن هنا ظهرت المشكلة البحثية أو السؤال الرئيسي الذي يحاول هذا البحث الوصول إليه، وهي معرفة مدى تأثير جائحة كورونا –COVID 19وانخفاض أسعار النفط العالمي وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي على الاقتصاد الليبي .

فرضيات البحث:

ساهم ظهور فيروس كورونا في انخفاض الطلب العالمي على النفط الليبي.

عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بالإضافة لانخفاض أسعار النفط أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد الليبي.

منهجية البحث:

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى الإجابة على مشكلة البحث، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حول مدى تأثير جائحة كورونا (كوفيد–19)، وانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الليبي وذلك من خلال الاعتماد على المؤشرات والتقارير و الإحصائيات الصادرة عن الهيئات والمنظَّمات العالمية والمحلية، وكذلك المواقع الرسمية للدولة، وذلك من أجل الإحاطة بجميع جوانب الموضوع، وبما يتناسب مع طبيعة المشكلة البحثية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا (كوفيد–19) وانخفاض الطلب العالمي على أسعار النفط على مختلف دول العالم بشكل عام، وعلى الاقتصاد الليبي بصفة خاصة، كما تهدف أيضاً إلى تسليط الضوء لمعرفة أبرز الجهود الدولية والمحلية المبذولة للقضاء على هذا الوباء، والحد من أثاره الاقتصادية، وذلك من خلال الاستناد إلى بعض الإحصاءات المتاحة حتى لحظة إعداد الدراسة، وكذلك تحليل أهم التوقُّعات لتعافي الاقتصاد الليبي، وأهم الإجراءات والتدابير والمقترحات الواجب اتخاذها بعد جائحة كورونا.

حدود الدراسة:

أولاً- الحدود الزمنية:

تقتصر الدراسة الزمانية على الفترة ما بين عام 2019م، وهو بداية تذبذب أسعار النفط وظهور فيروس كورونا في الربع الأخير من نفس السنة حتى الربع الثاني من عام 2021م.

ثانياً- الحدود المكانية:

تضم الحدود المكانية للدراسة مختلف دول العالم التي انتشر فيها وباء كورونا مع التركيز على ليبيا.

الإطار النظري:

الآثار الاقتصادية المترتبة لجائحة كورونا على الاقتصاد المحلي والعالمي:

على الرغم من التطور العلمي والاحتياطات الكبيرة التي تتخذها العديد من دول العالم، ولاسيما المتقدِّمة منها إلا أنَّ جائحة كورنا لم تستثن أحداً منها، وقد سبَّبت صدمة كبيرة لهذه الدول فلقد أحدث تفشِّي فيروس كورونا أزمة امتدت للعالم بأكمله، وأثَّرت على كافة القطاعات الاقتصاديات العالمية، وكان ذلك كنتيجة حتمية للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها جميع دول العالم للمحاولة لمنع تفشِّي هذا الفيروس.

الدراسات السابقة:

1. أحمد الهرش(2020): تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الآثار الاقتصادية لأزمة الإغلاق الكبير لفيروس كورونا والاستراتيجيات الصحية والإدارية التي اتبعتها الدول للتعامل مع الفيروس، وخلصت الدراسة إلى أنَّ الأزمة كان لها أبعاد متعدِّدة منها اقتصادي واجتماعي وسياسي، وأوضحت النتائج أنَّ الأزمة في البداية كانت تأخذ طابعاً صحياً، ثم تطوَّرت بعد عملية الإغلاق التي قامت بها الدول إلى أزمة اقتصادية، حيث أثرت على وضع الأسواق ونقص السيولة، وتراجع الطلب العالمي على النفط، وامتدت لتصبح اجتماعية وسياسية.

2. معمر بو نوار(2020): أوضحت هذه الدراسة أنَّ الظروف التي أدَّت إلى انتقال الصدمة الصحة إلى القطاع الاقتصادي وأسباب تسارعها في ظل جائحة كورونا العالمية، وذلك من خلال المنهج الوصفي، وقد توصَّلت هذه الدراسة لعدة نتائج أهمها أنَّ تداول الأصول المالية عالية الخطورة، خاصة في ظل عدم وجود تقنيات حديثة ورشيدة للتغطية، وأيضاً نتيجة لاتساع حجم المالية في ظل العولمة كل هذه الأشياء تؤدي إلى هشاشة الوضع الاقتصادي بشكل كبير.

ويرى الباحث أنَّ علاج ذلك يمكن من خلال اعتماد سياسات مالية، ونقدية غير تقليدية للدول، وتعتمد على الاقتصاد الإسلامي، والذي يكون كفيل بكبح الآثار السلبية للصدمات.

3. هناك دراسة قام بها Sharif.,Aloui & Yarovaya,(2020)، حول وباء Covid-19 ، أسعار النفط، سوق الأوراق المالية، الخطر الجيوسياسية والارتباط بعدم اليقين السياسي في الاقتصاد الأمريكي، وقد استخدم الباحثان تحليل الترابط عن طريق اختبار السببية لمعرفة التداعيات والآثار، وذلك خلال فترة زمنية من 21-1-2020م إلى شهر مارس من نفس السنة، وتوصَّلت هذه الدراسة إلى عدَّة نتائج أهمها: أنَّ جائحة كورونا وهبوط أسعار النفط في السوق العالمي كان لهما تأثير على ثقة المستثمرين في السوق المالي، وبالتالي التأثير غير المباشر للسوق المالي الأمريكي على بقية الأسواق، إضافة إلى المخاطر الجيوسياسية، والتي لاشك يكون لها تأثير في كلٍ من المدى القصير والبعيد، وترى الدراسة أنَّ التدخل الحكومي في الأسواق المالية من شأنه أنْ يسهم بشكل كبير في تعافي السوق في المدى طويل الأجل وينبغي إعادة تقييم المخاطر المالية من قبل المستثمرين.

4. Caracciolo,G., et al (2020)، من خلال استخدام التحليل الاقتصادي قام بدراسة كوفيد 19 في ايطاليا والتي تعد من أكثر الدول تضرراً بالوباء، واستخدمت الدراسة البحثية متغيرات الاقتصاد الكلي للدولة، وبيَّنت النتائج أنَّه يمكن أنْ يمر الاقتصاد بمرحلة انكماش نتيجة الخسارة المباشرة في الأيدي العاملة بسبب الوفيات

وكذلك الإصابات وسياسة الحجر الصحي، الذي اتخذته الدولة للتقليل من الإصابات، وأيضاً ارتفاع التكاليف الطبية نتيجة لزيادة الطلب وعزوف الكثير من الشركات عن الاستثمار، وتدنِّي مستوى التجارة الدولية نتيجة للقيود الاحترازية التي وضعتها العديد من الدول، كذلك كان له تأثير سلبي على الاقتصاد الايطالي، ومن المتوقع أنْ يستمر خاصة في حالة عدم تدخُّل الدولة للتأثير على العرض والطلب الكلي من خلال استخدام كل من السياسة المالية والنقدية للحد من تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد.

5. دراسة (Barua,Suborna(2020، تضمَّنت هذه الدراسة فهم الآثار الاقتصادية لوباء فيروس(كوفيد- 19) واستخدمت الدراسة الاقتصاد القياسي أي نموذج AD- (AS) لتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية، وقد توصَّلت إلى أنَّ هناك ركود اقتصادي، ونتيجة استمرار الأزمة من المتوقَّع أنْ يكون هناك كساد اقتصادي، ولذلك حاولت العديد من الدول المتقدِّمة والنامية اتخاذ تدابير وإجراءات مالية ونقدية مختلفة للحد من تداعيات الجائحة، وأهمها زيادة حجم الإعانات وخفض معدَّلات الفائدة بشكل كبير جداً، وأكَّدت الدراسة بأنَّه من الصعب استخدام مثل هذه الأدوات في معالجة أثار كوفيد- 19، وينبغي بدلاً من ذلك التنسيق بين مختلف الدول لمعالجة ذلك خاصة في ظل عدم وجود تاريخ محدود لانتهاء الجائحة.

6. دراسة قام بها أحمد الزروق الرشيد وآخرون (2020)، تناولت الآثار المحتملة لجائحة فيروس كورونا المستجد على الواقع الليبي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة نتائج الاستبيان، الذي بلغ 902 عينه، وأظهرت نتائج الدراسة أنّ لفيروس كورونا المستجد أثراً سلبياً بارزاً على كافة نواحي الحياة الاجتماعية، النفسية، والاقتصادية ممَّا يزيد من القلق حول الآثار الصحية المتعلِّقة بالفيروس.

وعليه فقد أظهرت نتائج الدراسات السابقة أنَّ لفيروس كورونا المستجد أثراً بارزاً على الأوضاع الاقتصادية تمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار، يليه تناقص

فرص العمل وارتفاع نسبة البطالة، وهذا ربما يرجع إلى الإغلاق الكلي أو الجزئي للمؤسسات والأنشطة الاقتصادية. وأيضاً بيَّنت الدراسات السابقة أنَّ جائحة كورنا قد كشفت جوانب الضعف و اختلالات الإنفاق الحكومي في القطاع الصحي، وأوضحت ضعف وجود الآليات الدولية المشتركة لمواجهة مثل هذه الجائحة خاصة وأنَّ معظم الدول انكفت على ذاتها في الداخل، وقامت بإغلاق حدودها.

التأثيرات الاقتصادية لجائحة كورونا (كوفيد-19) على مختلف القطاعات:

انعزل العديد من الدول عن بعضها البعض بعد إغلاق الحدود، وتعليق العديد من الرحلات الجوية، وفرض قيود على العديد من البشر في الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي المنتهج من قبل دول العالم المتضررة من هذه الجائحة، وإقفال الجامعات والمدارس والأماكن العامة والأنشطة الرياضية والمرافق السياحية والمطارات، والمصانع والمراكز التجارية لإبطاء انتقال العدوى، هذا ما سيؤثر على الاقتصاد العالمي بالتدهور و الانخفاض، خاصة مقارنة بالتنبؤات الاقتصادية قبل تفشِّي الفيروس. على الرغم من تمتع الدول المتقدِّمة بنظام صحي متطور، إلا أنَّ التفشِّي السريع لهذا الوباء أسهم بشكل كبير في زيادة الضغط على الخدمات الصحية في زمن قصير؛ ممَّا جعل القطاعات الصحية في وضع صعب للغاية، وبخاصة في مقابل عدد المرضى الوافدين للعلاج كما حدث في ايطاليا على سبيل المثال، حيث اضطر الأطباء إلى الاختيار بين من يتلقى العلاج أولاً لإنقاذ حياته، ومن يترك لمصيره ، نتيجة لتزايد عدد المصابين في نفس الفترة، ومع زيادة انتقال وتفشِّي الفيروس في باقي الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، والتي اتخذت إجراءات الإغلاق، ممَّا ساعد في زيادة تراجع عدَّة قطاعات اقتصادية، وبشكل حاد ومن بينها القطاع الصحي، ولاشك سيكون لذلك تداعيات وخيمة على الاقتصاد العالمي في المدى القصير والمتوسط، وذلك بحسب تقرير صندوق النقد الدولي الذي أوضح أنَّ الاقتصاد العالمي سينكمش بنسبة 3% مع نهاية 2020م، كما بيَّن الصندوق أنَّ هذا التأثير امتد إلى الصين، التي تعد واحدة من أهم محركات النمو في الاقتصاد

العالمي، حيث أسهمت بحوالي 39% من النمو الاقتصادي العالمي في عام2019م ، وبما أنَّ الوباء أثَّر بشدة في الدول المتقدمة، ومنها مجموعة الدول الاقتصادية الكبرى في العالم، والتي تسهم بأكثر من 60% من إجمالي الناتج العالمي، 65% من الناتج الصناعي،41% من إجمالي الصادرات المصنَّعة، وبالتالي لاشك أنَّ ذلك سيوثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الدول النامية، ومن بينها ليبيا ذات الاستهلاك الكبير للواردات العالمية، وهو ما يندر بوقوع حدوث موجة كساد لهذه الدول (وليد طلحة، 2020).

ما لبثت الحكومة الصينية أنْ أعلنت عن أول حالة إصابة بفيروس كورونا (كوفيد) 19 – حتى اجتاح الوباء العالم في فترة وجيزة لم تتجاوز أيام، وأعلنت غالبية دول العالم تباعاً عن اكتشاف حالات إصابة في أوساط مواطنيها. و تشير أغلب الاحتمالات على أنَّ وباء كورونا Covid–19 سيظل لفترة طويلة. ويرجع ذلك إلى عدم قدرة جميع دول العالم على توفر اللقاحات اللازمة حاليًا لحماية البشر من هذا المرض المعدي، وبخاصة أنَّ هذا الفيروس ينتقل بشكل سريع، وعلى الرغم من تكثيف الجهود خاصة في الدول المتقدِّمة من أجل الحصول على اللقاح، فإنَّ تطوير اللقاح يتم اختباره و اعتماده بشكل كافٍ قد يستغرق عادةً سنوات، وليس شهوراً فقط. ومن غير الواضح أيضًا ما إذا كانت اللقاحات ستتوفر بتكلفة مناسبة للدول خاصة النامية منها، والتي تعاني الكثير من العجز في ميزانياتها، علاوة على ذلك فالنجاحات في احتواء جائحة كورونا Covid–19 تختلف اختلافاً كبيراً بين البلدان.

ويختلف فيروس كورونا عن باقي الأوبئة والأمراض التي أصابت العالم على مر التاريخ، التي انحصر تفشِّيها في نطاق جغرافي محدود حول العالم أو دولة بعينها، مثل وباء (سارس) في الصين، ووباء (إيبولا) في غرب أفريقيا، والانفلونزا الإسبانية، وانفلونزا الخنازير، حيث لم تترك هذه الأمراض والأوبئة نفساً للأثر الذي نتج عنه فيروس كورونا، وخلال فترة قصيرة (Euronews, 2020).

فلقد اتخذت غالبية دول العالم في بادئ الأمر سياسات تحوطية في المطارات الدولية للقادمين من الصين، ولكن مع مرور الوقت تم تطبيق الإجراءات الاحترازية في هذه المطارات على جميع المسافرين جواً وبحراً من وإلى أي دولة في العالم بعد الإجراءات الاحترازية الإلزامية. بالتالي ساد التحرُّكات البينية بين دول العالم نوع من التحفُّظ، الذي طال معظم دول الاتحاد الأوروبي التي أيضا أغلقت الحدود الجغرافية فيما بينها.

جاءت استجابة السلطات الصينية بفرض حالة تأهب قصوى للسيطرة على الوباء من خلال حجر المصابين وعزلهم بعيداً عن المناطق المأهولة بالسكان. مع الانتشار التدريجي للفيروس أعلنت منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا جائحة عالمية، وعلى الدول مواجهته بكل صرامة عن طريق اتخاذ تدابير للحد من انتشاره، وأخذ الحيطة والحذر . الأمر الذي أدَّى إلى حالة استنفار قصوى شهدها العالم، ممَّا جعل الدول تنفق أموالاً طائلة لمعالجة المرضى، وكذلك للحد من تفشي الوباء.

وعليه فقد أدَّى إغلاق الكثير من القطاعات الاقتصادية (ومن بينها القطاع النفطي الناجمة عن التدابير التي اتخذتها دول العالم لاحتواء الجائحة (كوفيد-19) إلى تراجع في نمو الاقتصاد المحلي والعالمي ليدخل العالم في مرحلة انكماش اقتصادي كبير، وأكَّد العديد من الخبراء في المنظَّمات الدولية على أنَّه الأسوأ منذ أزمة الكساد العالمي سنه 1929 م ، وأنَّ تداعياتها ستدخل الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية في ركود قد يكون أسوأ بكثير من الأزمة التي عرفها العالم سنة 2008، وما يزيد من مخاوف الكثير من الخبراء الاقتصاديين من التداعيات الاقتصادية لهذه الأزمة هو عدم اليقين المستمر بشأن مدة القضاء على هذه الجائحة.

أولاً- أثر جائحة كورونا على القطاع الصحي:

أحدثت جائحة كورنا اضطراباً شديداً في الخدمات المالية والصحية على كل المستويات، فاشتدت الخدمات الصحية بصورة حادة في مختلف دول العالم. وعلي الرغم من تدهور معظم الأنشطة الاقتصادية سواء في الدول المتقدِّمة أو النامية نتيجة

الوباء إلا أنَّ قطاع صناعة المواد الطبية كالأقنعة الواقية ومواد التعقيم، قد ازدهر بشكل كبير نتيجة زيادة الطلب العالمي عليه بشكل غير مسبوق.

وعلى الرغم من تمتع الدول النامية بقدرات تشخيص دون المستوى الأمثل نظراً لضعف الرعاية الصحية، مقارنة بالدول المتقدِّمة إلا أنَّه لحسن الحظ أنَّ الوباء في هذه الدول لم يكن بنفس الوتيرة في الدول المتقدِّمة، وهو ما جنَّب الدول النامية أزمة كارثية حقيقية، وتشير بعض التقارير إلى أنَّ جائحة كورونا قد تسبَّبت في زيادة المخاطر على كبار السن في الدول العربية، ومن بينها ليبيا بنحو 32 مليون شخص وخصوصاً ذوي الإعاقة منهم فيزداد خطر الوفاة نتيجة هذا الوباء (سمية بن عمورة، رشيد هولي، 2020). أمَّا بالنسبة للتداعيات الاقتصادية فاتخاد الدول النامية إجراءات الإغلاق والحجر الصحي قد كلَّف الدول الكثير من الأموال، وجعلها عرضة للهزات والصدمات العالمية نتيجة تراجع اقتصاديات أهم الدول المموِّلة لها كالصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

رغم أنَّ جائحة كورونا هي عبارة عن أزمة صحية بالدرجة الأولى، إلا أنَّها امتد ت لتشمل أزمات مختلفة في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد كان للأزمة الاقتصادية أثر كبير على كافة الموازنات المالية للدول؛ نتيجة لعدم توفير الموارد المالية الكافية لمواجهة هذه الأزمة، إضافة إلى ضعف وجود الخطط لإدارة الأزمات الصحية، كل ذلك قد أثَّر بشكل سلبي على الدول، فالإمكانيات الصحية لا يمكن أنْ تستوعب الأعداد المتصاعدة المصابة بالفيروس في ظل عدم محدودية المدة الزمنية له للسيطرة عليه بشكل كامل، لغاية كتابة هذا البحث، إنَّ عدم وجود إدارة أزمات مسبقة بالدول أسهم في ارتفاع نسبة التكاليف والأعباء على الدول بالرعاية الصحية للمواطنين، الذين يمثِّلون العمود الفقري للدولة في التشغيل والإنتاج. ولقد باتت فكرة التعايش مع الفيروس والأخذ بمبدأ التباعد والتوعية المجتمعية هي أقصى الإجراءات المتبعة فيما انخفضت تلك الإجراءات في الدول النامية، فلقد أوجدت الأزمة الصحية لفيروس كورونا أزمة اقتصادية على مختلف الدول وتأثرت

نتيجة لذلك الاقتصاديات العالمية، وسبَّبب أزمة حقيقية بكافة القطاعات المختلفة، ولاشك أنَّ انعكاس جائحة كورونا الصحي وعدم وجود خطط استراتيجية مستقبلية لإدارة الأزمات أوقع اقتصاد الدول وموازناتها بكثير من المتاعب، التي لا يمكن معالجتها على المدى القصير(حسن البطراوي،2020)، (ميلود بن خيرة وآخرون، 2020).

ونظراً لحصول بعض شركات الأدوية الدولية على مصل لهذا الوباء، فبعض التوقعات تشير إلى أنَّه من المحتمل حدوث انتعاش جزئي في الاقتصاد العالمي عام 2021، في حالة احتواء الجائحة، ولكن رغم ذلك فلاشك أنَّ تداعيات هذه الأزمة ستستمر لفترة أطول.

ثانياً- أثر جائحة كورونا على قطاع الأيدي العاملة:

إنَّ ما يزيد من وقع تأثير مثل هذه الأزمات أو الأوبئة على الأنشطة التجارية هو أنَّ تأثير الوباء لا ينحصر فقط في الدولة التي يتفشَّى فيها، وإنَّما تمتد آثاره إلى الدول الأخرى، فقد بيَّنت إحدى الدراسات السابقة على سبيل المثال، أنَّ فيروس(إيبولا) في غرب إفريقيا سنة 2014 كان له تأثير كبير على صادرات الولايات المتحدة إلى تلك المنطقة، وكذا على الوظائف الأمريكية المرتبطة بهذه الصادرات من السلع، و توصَّلت الدراسة إلى نتائج مفادها أنَّ انتشار الوباء في سنة 2014 أدَّى إلى انخفاض قدره 1.08 مليار دولار، أمر يكفي صادرات البضائع الأمريكية إلى البلدان المتأثرة بهذا الفيروس، في حين كانت هناك خسائر أيضاً في العمل وتجاوزت الخسائر المقدَّرة في الوظائف المرتبطة بالصادرات الأمريكية إلى هذه البلدان بحوالي 1200 وظيفة في 2014 ، وزادت تقريباً إلى حوالي 11000 وظيفة في 2015 (زواق الحواس،2020).

هناك عدد كبير من الدول قامت بتسريح موظفيها في مختلف الأنشطة الاقتصادية نتيجة الركود الاقتصادي في هذه القطاعات بسبب جائحة كورونا، الأمر الذي ترتَّب عليه زيادة عدد البطالة، وبالتالي زيادة عدد العمال طالبي الإعانات

الاجتماعية نتيجة فقدانهم لوظائفهم. وعلي الرغم من قيام بعض الدول بتخصيص دعم مالي مباشر للشركات وأصحاب المصانع للإبقاء على موظفيها، وذلك من خلال تخفيض الضرائب أو تأجيلها، وأيضاً منح قرض بالقسط المريح لغرض تسهيل دفع الأجور والمرتبات للعاملين اضطرت بعض الدول لدفع جزء من رواتب عمالة هذه الشركات، فعلى الرغم من كل هذه الإجراءات إلا أنَّ عدداً من الشركات قامت بالاستغناء عن موظفيها كنتيجة لتوقُّف أعمالها أو فقدان السيولة. ومما فاقم من حدة المشكلة فقدان العمالة الحرة وعمال الأجر اليومي والعمالة المؤقتة والوظائف غير الرسمية، فقدانهم وظائفهم ممَّا زاد من حدَّة البطالة في المجتمعات وارتفاعها بشكل غير مسبوق.

ونتيجة إقفال العديد من الشركات والمصانع، والركود في الحركة التجارية العالمية، فقد تم تسريح العديد من الموظفين والعمال. وتشير التقديرات الأولية لمنظَّمة العمل الدولية إلى ارتفاع كبير في معدَّلات البطالة في أعقاب الفيروس بسبب إجراءات الحجر الصحي، وانخفاض النشاط الاقتصادي. ومن المتوقع أنْ تتراوح الخسائر الإجمالية في دخل العمل بين 860 و 3440 مليار دولار أمريكي، مع نهاية عام 2020– 2021. سوف يترجم فقدان دخل العمل إلى انخفاض استهلاك السلع والخدمات، وهو أمر ضار لاستمرارية الأعمال وضمان مرونة الاقتصادات(محمد أسامه & تاج السر المتكسي،2020).

على الرغم من أنَّ هذه التقديرات لا تزال غير مؤكدة إلى حد كبير، إلا أنَّ جميع الأرقام تشير إلى ارتفاع كبير في البطالة العالمية بأكثر من 22 مليوناً. مقارنة بالأزمة المالية العالمية2008–2009 (ILO,2020). وبالتالي سيكون لـ –COVID 19 آثار بعيدة المدى على نتائج سوق العمل. إلى جانب المخاوف الملحة بشأن صحة العمال وأسرهم، وسيؤثر الفيروس ويحدث صدمات اقتصادية كبيرة ومختلفة على كل اقتصاديات العالم.

ثالثاً- أثر جائحة كورونا على قطاع السفر والسياحة:

يعد القطاع السياحي من أكثر القطاعات تأثرًا بتداعيات تفشِّي فيروس كورونا، ولاسيما أنَّ 80 في المائة، من القطاع يتكوَّن من الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ نظرًا للجهود الدولية للحد من تفشِّي فيروس كورونا، والقيود التي فُرضت على حركة السفر والسياحة بين الدول تأثر قطاع السياحة بصورة مباشرة ولاسيما في الدول العربية التي تعتمد عليه كأحد مصادر الإيرادات المهمة للدول. ونتيجة للقيود والتدابير الاحترازية الواسعة (الإغلاق شبه الكلي) التي اتخذتها الحكومات المحلية والدولية لاحتواء الجائحة، الأمر الذي أدَّى للتأثير بشكل سلبي على قطاع السفر والسياحة والتنقُّل، وفي ظل هذه الأوضاع سيكون من الصعب للغاية تحديد الحجم الدقيق لتأثير هذه التدابير على نمو الناتج المحلي الإجمالي خصوصاً في حالة استمرار الجائحة واستمرار تدابير الاحتواء لفترة أطول، هذا حسب خبراء صندوق النقد الدولي بشكل عام، تتوقَّع منظَّمة السياحة العالمية أنَّه بسبب جائحة كوفيد-19، سيخسر قطاع السياحة العالمي ما بين 5-7 سنوات من النمو (World Bank, 2020).

وتشير توقعات تقديرات منظَّمة السفر والسياحة العالمية إلى انخفاض أعداد السياح عالمياً بنسبة تتراوح ما بين % 30 - خلال سنة 2020 مقارنة بالأرقام المتحققة في عام 2019، كما قد تنخفض تبعاً لذلك إيرادات قطاع السياحة عالمياً بنحو 50% أي ما يقارب 400- 350 مليار دولار خلال 2020م، أي ما يعادل فقدان سبع سنوات من النمو المتواصل لتكون بذلك جائحة كورونا أسوأ أزمة تؤثر على القطاع السياحي خلال العقود الخمسة الماضية، كما توقع صندوق النقد العربي عدم قدرة القطاع السياحي في العالم على استرجاع عافيته خلال الجزء المتبقي من سنة 2020 ، ورجَّح الصندوق امتداد هذا الأثر إلى غاية 2021 حتى مع انحصار الوباء، وذلك بسبب بقاء الانطباع السلبي للمرض بالنسبة للسياح في جميع دول العالم (حسن البطراوي، 2020).

لاشك أنَّ القطاع السياحي في مختلف الدول يحتاج إلى وقت لاسترداد عافيته بنفس المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة، حتى في حال انحسار الفيروس، نظرًا للانطباع السلبي حول المرض الذي سيطر على السياح العالميين. في هذا الصدد، من المتوقع أنْ يتغيَّر ترتيب دول العالم في مؤشر تنافسية السفر والسياحة.

رابعاً- أثر جائحة كورونا على قطاع النقل:

لاشك أنَّ قطاع النقل يعد من أكثر القطاعات تضرراً بجائحة كورونا حيث حالت عملية إغلاق الحدود والمطارات وتعطيل عمل خطوط الطيران لمختلف دول العالم المحلية والدولية دون استمرارية تشغيله. فقد أدَّى توقف القطاع السياحي وانكماشه في مختلف الدول ولفترة طويلة خاصة، وأنَّ قطاع النقل يعتمد بشكل أساسي على القطاع الجوي ممَّا أدَّى إلى تكبُّد قطاع الطيران خسائر كبيرة، وأيضاً كانت هناك أثار سلبية أخرى أحدثها قطاع النقل سواء البري أو الجوي.

وبالتالي لاشك أنَّ الاضطراب الاقتصادي المفاجئ الذي سبَّبه الفيروس أثَّر بشكل كبير على العديد من القطاعات المحلية الليبية، ومنها قطاع النقل الذي على الرغم من أنَّه كان يعاني حتى قبل ظهور جائحة كورونا نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني في الدولة. ولكن لاشك أنَّ ظهور الفيروس قد زاد من هذه المعاناة نتيجة لعملية الإغلاق شبه الكلية الذي قامت به الدولة لاحتواء خطر هذا الفيروس، والتقليل من حدَّة انتشاره والإصابة به عبر عملية النقل البري أو الجوي، الذي يعد أهم مؤشر للخسائر التي ضربت القطاعات الاقتصادية المختلفة، ممَّا كان له الأثر البالغ على عملية التنمية، حيث أدَّى الإغلاق إلى أنَّ بعض شركات الطيران الدولية علَّقت رحلاتها الجوية، كما قامت بتسريح الموظفين، الأمر الذي انعكس سلباً على قطاعات اقتصادية أخرى كقطاع السياحة وتبادل السلع والخدمات وغيرها (UNIDO,2020).

وخلاصة القول أنَّ مختلف دول العالم أمام تحد حقيقي خاصة في الأجل القصير؛ نظراً لأنَّ الفيروس له أثر قوي وأحدث حالة من الارتباك سادت قطاع النقل، وكبَّدها الكثير من الخسائر نتيجة لإلغاء بعض الحجوزات وتأجيل الرحلات، لذلك يعد

توفير تدابير وإجراءات تعويضية، ودعم لقطاع النقل والمواصلات من ضمن الأولويات التي يجب أنْ تركز عليها الدولة نظراً لأهمية القطاع في توفير فرص العمل، ودعم الناتج المحلي الإجمالي، ودعم تجارة الخدمات، فضلاً عن توفير العملة الصعبة للدولة. وبالتالي فأكبر التحدي هو كيفية الخروج من هذه الأزمة، ومواجهة آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، غير أنَّ ذلك لا يمكن أنْ يتحقَّق إلا عن طريق تنمية التعاون وتكاثف جهود المجتمع الدولي.

خامساً- تأثير فيروس كورونا على أسعار النفط العالمية والمحلية:

يعاني قطاع النفط المحلي والعالمي من التقلُّبات الشديدة في بداية عام 2020 حيث حدث انخفاض شديد في أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، وتراجع الطلب العالمي على النفط إلى الثلث تقريباً، وأيضاً هبطت أسعار عقود النفط الأمريكي إلى أدنى مستوى لها في التاريخ، وذلك نتيجة لفائض المعروض النفطي في السوق، وقلَّة الاستهلاك العالمي، حيث أنَّ توقُّف حركة الطيران داخلياً وخارجياً وقطاع السياحة في كثير من دول العالم نتيجة لظهور الفيروس ومحاولة السيطرة عليه من خلال إجراءات حظر التجول والتباعد الاجتماعي كل ذلك قد أسهم في انخفاض الطلب على المنتجات النفطية، وبالتالي على الأسعار بشكل كبير جداً. أيضاً عدم التوافق بين بعض الدول النفطية، وبخاصة أكبر مصدرين للنفط وهما: السعودية وروسيا على كميات الإنتاج واعتماد سياسة الإغراق بالسوق النفطي، كل ذلك أسهم في زيادة العرض وانخفاض الطلب، وتسبَّب في زيادة الانخفاض في السوق النفطي، وساعد على تدهور أسعار النفط في ظل أجواء عدم اليقين للمنتجين والمستهلكين (أحمد الهرش، 2020).

ذكرت وكالة الطاقة الدولية أنَّه من المرجَّح أنْ ينخفض الطلب على النفط بمقدار 29 مليون برميل يوميًا في أبريل 2020، وبنسبة23.1 مليون برميل يوميًا في الربع الثاني. وبالتالي فقد شهد القطاع اختلالًا في زيادة العرض وانخفاض الطلب، ممَّا أدى إلى تفاقم انهيار الأسعار. وقد أدى ذلك إلى حدوث تسرُّب وأثر في عدد من

القطاعات التي عادة ما تجذب تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك قطاعات الكيماويات والبلاستيك والسيارات (Ruth Strachan,2020),(Michael barnard, 2020).

وعليه يمكن القول بأنَّ صدمة انتشار فيروس كورونا وحده لم تكن سبباً في انهيار الأسواق العالمية للنفط، بل كان احتدام الصراع بين الدول المصدِّرة للنفط نصيب في ذلك، فلقد انهارت المباحثات بين أوبك وحلفائها بشأن خفض كمية الإنتاج عندما رفضت روسيا التعاون مع أوبك بشأن التخفيض لكميات الإنتاج حيث اعتبرت منظمة أوبك أنَّ ذلك يعني إنهاء الاتفاقية التي حافظت عليها المنظمة منذ عام 2016، وكان الرفض ينبع بأنَّ ذلك سوف يساعد على نمو استخراج النفط الصخري بالولايات المتحدة التي لم تكن طرفاً في أي اتفاق مع أوبك، وسوف يتطلَّب تخفيضات مستمرة للمستقبل المنظور، وستلحق الأسعار المخفضة الضرر بصناعة النفط الدولية.

عندما رفضت روسيا المقترحات أخذت السلطات السعودية قراراً مفاجئاً حيث قرَّرت رفع الإنتاجية لمستوى 12.3مليون برميل يومياً، وهو يمثِّل أقصى الطاقات الإنتاجية، وفي نفس الوقت أعلنت المملكة العربية السعودية عن تخفيضات وصلت إلى 20% في الأسواق الرئيسية، وكانت النتيجة هبوطاً للأسعار بشكل غير مسبوق بنسبة تزيد عن % 30 (ميلود بن خيرة وآخرون،2020). واستمرار الانخفاضات منذ ذلك الوقت وانهارت الأسعار وزادت كميات العرض من البترول في ظلال إغلاق المنافذ والمعابر التجارية للدول (سيف عبد الرزاق الوتار،2021).

إنَّ تقييد الحركة والتنقُّل حول العالم، وتوقُّف المصانع عن العمل نتيجة تفشِّي فيروس كورونا أوجد فائضاً في النفط، وذلك نتيجة لقلة الطلب ونتيجة لعملية الإقفال والإجراءات الاحترازية، فلم يعد حاملو العقود النفطية قادرين على بيعها أو أخذ حمولات جديدة، وذلك لكون أماكن التخزين ممتلئة بالنفط ممَّا سبَّب زيادة بالعرض وانهيار بالأسعار النفطية .فلقد انخفض الطلب العالمي للنفط خلال الربع الأول من

عام 2020 بشكل حاد نحو 7.9 مليون برميل يومياً، مقارنة مع الربع الرابع لسنة 2019 لتصل 92.9 مليون برميل يومياً وفي هذا السياق انخفض طلب الدول الصناعية بنحو 2.8 مليون برميل يومياً ليصل إلى 45.5 مليون برميل يومياً بينما تهاوى طلب الدول النامية بنحو 5.1 مليون برميل يومياً ليصل 47.4 مليون برميل يومياً كل ذلك يرجع بسبب الإجراءات الاحترازية لفيروس كورونا، وتقييد حركة النقل والعمل بكافة الدول ممَّا تسبب في انخفاض ملحوظ في جميع الأنشطة الاقتصادية (Maryla, M., et al. 2020), (غبولي أحمد& توايتية الطاهر، 2020).

علاوة على ذلك، يعد قطاع الطاقة أحد الركائز الأساسية لاستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من البلدان، ومن بينها ليبيا والتي تعد دولة واعدة في هذا المجال الحيوي، وتتوقَّع العديد من الدراسات أنْ يواجه سوق الطاقة هبوطاً في الأرباح بنسبة 208٪ في عام 2020 ، مع تفاقم الصدمة جرَّاء انهيار أسعار النفط. سيؤثر الانخفاض في أسعار النفط على قدرة البلدان المنتجة للنفط على الاستمرار في استيراد السلع والخدمات وسيؤثر أيضًا على مخصَّصات الميزانية للبرامج الاجتماعية داخليًا، حيث يتطلَّع سكان البلدان الريعية دائمًا إلى حكوماتهم للحصول على إعانات من جميع الأنواع خاصة في مجال التعليم والرعاية الصحية. لذلك فالميزانيات الحكومية للدول المنتجة للنفط داخل أوبك، والتي كانت ليبيا عضواً فيها مبنية على افتراض أنَّ أسعار النفط ستبقى في حدود 50 دولارًا أمريكيًا للبرميل (Khouildat S,&Zaid M, 2020).

من المتوقع أن يبلغ معدَّل النمو في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى 2.8٪ في عام 2020 (يقل 0.1 نقطة مئوية عن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر/ تشرين الأول) ، وأنْ يرتفع إلى 3.2٪ في عام 2021. ويعكس خفض التصنيف لعام 2020 في الغالب تعديلًا هبوطيًا لتوقعات المملكة العربية السعودية بشأن توقع ضعف نمو إنتاج النفط بعد قرار أوبك في ديسمبر لتمديد تخفيضات

الإمدادات. لا تزال آفاق العديد من الاقتصادات ضعيفة بسبب تصاعد التوترات الجيوسياسية (إيران)، والاضطرابات الاجتماعية في العراق ولبنان والصراع الأهلي أيضاً في ليبيا، سوريا و اليمن.

أشارت بعض التقارير الدولية أنَّ الدول العربية المصدِّرة للنفط ستواجه خلال عام 2020 تحديات كبيرة ذات صلة بتداعيات فيروس كورونا على أوضاع المالية العامة، وقد تمتد إلى عدَّة سنوات، نظرًا لحجم الإنفاق الحكومي المتزايد للحد من انتشار الفيروس، وتبقى الأسعار العالمية للنفط أحد المحددات التي تستند إليها تقديرات الموازنة العامة في الدول العربية، وهو ما قد يتطلَّب مراجعة موازناتها العامة نظرًا للانخفاض المفاجئ لسعر برميل النفط إلى حدود 38 دولاراً للبرميل في مارس 2020، فضلاً عن حجم الإنفاق الطارئ على المستلزمات الطبية والقطاع الصحي الذي قد يتزايد بعد المحاولات الجارية باكتشاف أمصال وأدوية لعلاج الأعراض الناتجة عن فيروس كورونا، فضلاً عن التحديات القائمة في هذه الدول قبل ظهور الفيروس(IMF ,2016)

وعلى ذلك فانتشار وباء كورونا، واستمرار الانخفاض الشديد في أسعار النفط لحرب أسعار النفط، وعدم الاستقرار السياسي والأمني أدَّى إلى خسارة ليبيا إيرادات نفطية كبيرة، كانت تمثل المورد الأساسي للدولة، الأمر الذي أدَّى إلى هبوط كبير في الناتج المحلي الإجمالي، وميزان المدفوعات كما هو موضَّح بالشكل التالي.

الشكل .1 ليبيا / المالية العامة، %(من إجمالي الناتج المحلي).

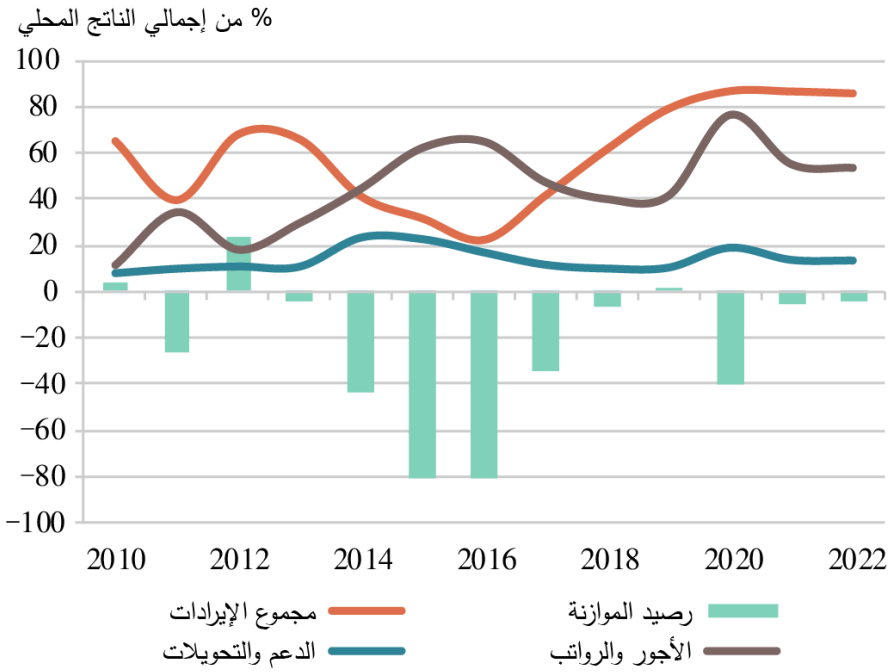

المصادر : الحكومة الليبية وتقديرات البنك الدولي (2020).

على مستوى الدول المصدّرة للنفط، من المتوقع أنْ يؤدي انخفاض الأسعار العالمية للنفط إلى إجراء تعديلات على تقديرات موازنة عام 2020-2021 التي ستدخل حيّز التنفيذ. هذا من شأنه أنْ يقلِّل من الإيرادات الحكومية للدولة، ويتسبَّب في عجوز إتمالية أكبر ممَّا كانت عليه في السنوات السابقة، خاصة في الدولة الليبية التي تعاني منذ عقد من الزمن عدم الاستقرار السياسي والأمني، الأمر الذي سيضيف أعباء إضافية على كاهل الدولة. وبالتالي لتمويل العجز المالي الذي تركه حجم الإنفاق الطارئ على الفيروس، قد تلجأ الدول العربية المصدِّرة للنفط ومن بينها ليبيا في الأجل الطويل إلى مصادر تمويل أخرى، مثل الزيادة في الإيرادات الضريبية وتنويع الهياكل الاقتصادية. ورغم حجم الإنفاق الكبير للدول المصدِّرة للنفط وبخاصة ليبيا، فأنَّها قد تستفيد من ميزة الصناديق السيادية التي كوَّنتها من فوائضها المالية

الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في سنوات سابقة، والشكل التالي يوضِّح مؤشر ميزان المدفوعات الليبي من إجمالي الناتج خلال الفترة الزمنية 2012-2022.

الشكل .2 ليبيا /مؤشرات ميزان المدفوعات، %(من إجمالي الناتج المحلي)

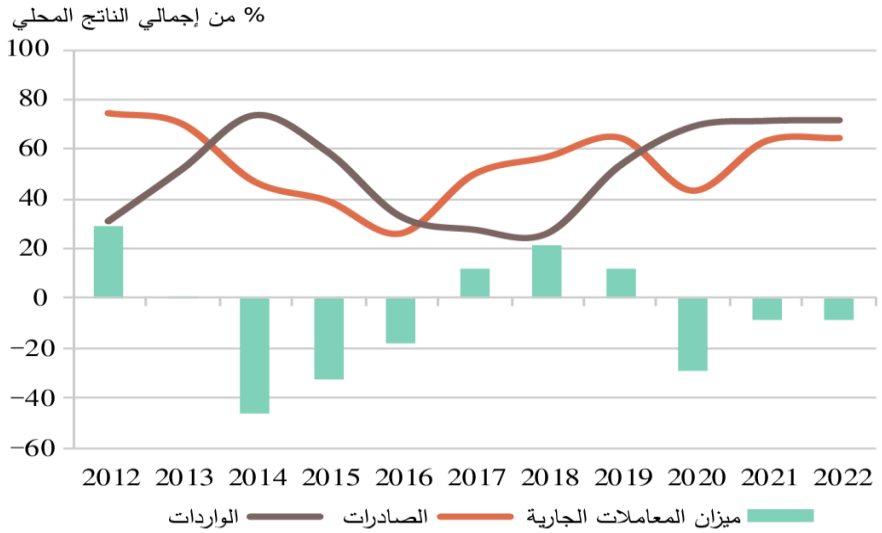

المصادر: الحكومة الليبية وتقديرات البنك الدولي(2020).

من ناحية أخرى، تواجه الدول العربية المستوردة للنفط ظروفاً استثنائية تتمثَّل في عجز الموازنات العامة، وربما تكون الفرصة سانحة للاستفادة من الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط لتحقيق وفرة مالية باعتبار أنَّ تقديرات موازنة 2020 التي أجريت في عام 2019 قد بُنيت على فرضيات أسعار مرتفعة نسبياً عن الأسعار الحالية، وهناك إمكانية للدول المستوردة للنفط لعكس هذه الوفرة المتوقعة من فروقات أسعار النفط لتمويل حزم التحفيز والتدابير التعويضية وبالأخص دعم الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجالات المتضرِّرة على رأسها النقل الجوي والسياحة، أو قد تلجأ إلى زيادة حجم الإنفاق على القطاع الصحي وخدمات الرعاية الاجتماعية، والضمان الاجتماعي والتحويلات النقدية المباشرة. ويعد انخفاض أسعار النفط ميزة سوف تمكِّن بعض الدول العربية المستوردة للنفط التي تتبنَّى عملية التحوُّل

التدريجي من الدعم غير المباشر على السلع والخدمات الأساسية إلى الدعم النقدي المباشر الموجه إلى مستحقيه.

سادساً- أهم التحديات التي تواجهه الاقتصاد المحلي والعالمي في ظل جائحة كورونا:

إنَّ عدم قدرة الدول في السيطرة علىCOVID-19 لا يزال يمثِّل تحديًا كبيرًا للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية الدولية. وفي إطار الجهود المبذولة للحد من انتقال العدوى بين الناس في جميع أنحاء العالم، تبنَّت الحكومات على نطاق واسع استراتيجية للحد من حركة الأفراد نظرًا لافتراض أنَّ كلَّ شخص لا تظهر عليه الأعراض قد يكون معديًا، يجب على الجميع تجنبه. وفقًا لآخر توقعات صندوق النقد الدولي، سيعاني الاقتصاد العالمي أسوأ عام له منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، وقد كان لهذه الصدمة غير المسبوقة تأثير كبير على مختلف الأنشطة الاقتصادية المحلية والدولية، حيث تم إغلاق الكثير من القطاعات المهمة التي تمثِّل المورد الأساسي للدخل القومي مثل قطاع النفط، وذلك بسبب انهيار الطلب في الأسواق الدولية. بالإضافة إلى ذلك، أدت الإجراءات بعيدة المدى لاحتواء جائحة COVID-19 والقيود المفروضة على السفر وإغلاق الأعمال التجارية والتباعد الاجتماعي - فجأة إلى توقف النشاط الاقتصادي (Richard Baldwin ., et al,2020)ممَّا أدى إلى بروز بعض التحديات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. إنَّ أحد التحديات التي تجعل من الصعب احتواء هذا المرض هو أنَّ انتقال المرض يمكن أنْ يحدث حتى عندما لا تظهر على الشخص المصاب أي أعراض. ولهذا السبب يجب أنْ تستعد الدول لعودة الوباء حتى لو تم بالفعل احتواء الجائحة Covid-19فيها، وبالتالي قدوم موجات أخرى من الإصابات في أي وقت وفي أي مكان يعتبر من أكبر التحديات لكل الدول (معمر بونوار، 2020).
2. إنَّ جائحة كورونا COVID-19 أوضحت بأنَّ الكوارث قد تؤثر على أي مؤسسة، سواء كانت محلية أو عالمية، كما أنَّ فيروس كورونا أوضح بأنَّه لا يمكن

في كثير من الأحيان التنبؤ بالوقت المحدَّد الذي تحدث فيه الكارثة أو لا يمكن التنبؤ إلا في فترة زمنية قصيرة جدًا. و بالتالي فوضع خطة لاستمرارية العملي تعد من الممارسات الأساسية لكل المؤسسات المحلية.

3. بمجرد ظهور جائحة كورونا Covid-19، قد فرض حظر التجول أو الإغلاق في مختلف الدول، وتم تقييد السفر من أجل احتواء انتشار الفيروس، وهذا قد يؤدي بدوره إلى تحدي كبير في تجارة الخدمات بين الدول مثل خدمات السفر والسياحة وخدمات النقل وغيرها.

4. رغم كل السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الدول، ومن بينها ليبيا من أجل التخفيف من أثار جائحة كورونا إلا أنَّه من الصعب تقييم مدى كفاءة هذه السياسات وفاعليتها كون أنَّ هذه الجائحة لازالت مستمرة ولا يوجد مدة زمنية محددة للخروج منها.

5. إنَّ تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي حتى قبل ظهور فيروس كورونا بسبب التحديات التي واجهها، مثل التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والمخاطر الجيوسياسية، واستمرار حالة عدم اليقين في السياسة التجارية، في اقتصادات الأسواق العربية ومن بينها ليبيا نتيجة لتقلُّبات ظروف النشاط الاقتصادي في الكثير من دول العالم – وخاصة التصنيع والتجارة. وبالتالي قد أدَّى اشتداد هذه الاضطرابات في العديد من البلدان إلى ظهور تحديات جديدة خاصة بعد ظهور فيروس كورونا والإعلان عنه في الصين في أواخر 2019.

6. بعد انتهاء الجائحة ستكون الدول في حالة تحدي كبير وذلك من خلال وضع سياسات جديدة للخروج من هذا الكساد، والذي طال العالم أجمع خاصة وأنَّ أزمة النفط وعوائده تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على جميع الأنشطة الاقتصادية في بعض الدول الريعية مثل ليبيا.

7. كانت المنظَّمات الدولية قد خفضت توقعاتها للنمو الاقتصادي العالمي قبل تفشِّي وباء كورونا، حيث توقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.3٪

عام 2020 و 3.4٪ عام 2021 ، مقارنة 2 .9٪ في 2019، حيث أجرى الصندوق هذه التوقعات قبل ظهور فيروس كورونا (أحمد فاروق غنيم، 2020).

8. تكون جميع الدول أمام تحدي كبير حيث أنَّها من أجل التخطيط لاستمرارية العمل بعد أي نوع من الكوارث مثل جائحة كورونا، تحتاج إلى تقييم مختلف الأنشطة الاقتصادية، وذلك من أجل معرفة التأثير المحتمل للكارثة عليها. وبحكم طبيعة جائحة كورونا كوباء، فلها تأثير بشري على سبيل المثال ضرورة التزام الموظفين بالحجر الصحي، وعدم قدرتهم على الحضور إلى العمل؛ وبالتالي قد يكون هناك تأثير على الأعمال إمَّا بشكل مباشر كالتوقُّف عن العمل أثناء الإغلاق، أو بسبب متطلَّبات تعديل الإنتاج لتتوافق مع متطلَّبات التباعد الاجتماعي.

9. تكون العديد من الشركات أو المنظَّمات الكبيرة أمام التحدي الصعب وبخاصة في الأزمات الاقتصادية الكبرى مثل جائحة كورونا حيث تحتاج إلى إجراءات للتعامل معها، وقد يكون هذا التخطيط مطلوبًا أيضًا بموجب القانون. ولذا ستسعى الشركات التي تحتاج إلى الالتزام باستثمارات طويلة الأجل، على سبيل المثال في خطوط إنتاج تصنيع النفط، وإلى التخطيط بشكل صحيح والاستعداد لأي احتمالات قد يؤثر عائدها على الاستثمار. وتعد حالات الطوارئ والكوارث جزءاً من هذه الاحتمالات.

وبشكل عام فالمخاطر والتحديات تزيد بشكل أكبر في الدول النامية، ومن بينها ليبيا بسبب هذا الوباء. وفي ليبيا تتوقَّع العديد من التقارير المحلية والدولية أنَّ السلام والاستقرار يحتاج إلى وقت طويل خاصة في ضوء الأجندات المتضاربة للبلدان الأجنبية التي تدعم الأطراف الرئيسية المشاركة في القتال من حين لآخر من أجل السلطة والثروة النفطية، الأمر الذي سيؤخر الانتعاش والاستقرار. وأيضاً قد يستمر تعطيل إنتاج النفط وتصديره بشكل كامل لفترة أطول ممَّا يترتب عليه عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة، خاصة في ظل هبوط أسعار النفط واستمرار انتشار فيروس كورونا في أوروبا؛ ممَّا يسهم بشكل كبير في تعطيل كل من العرض والطلب على السلع باعتبارها المصدر الأهم لاستهلاك النفط الليبي. وبالتالي قد يعاني

الاقتصاد الليبي نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على النفط، ممَّا يخفِّض دخلها القومي، وقد تواجه أيضًا نقصًا في المعروض من المعدات والسلع الاستهلاكية النهائية، ممَّا يعطل تقديم الخدمات الأساسية ويزيد من معاناة وانتشار الوباء بشكل كبير بين النازحين والمهاجرين، وبالتالي سيكون من الصعب معالجة واحتواء العدوى بسبب النظام الصحي المتدهور. وسيتطلَّب ذلك إيجاد هيكلية بديلة يمكن التغلُّب من خلالها على الصعوبات القائمة لتوحيد الدولة ومؤسساتها، والذي بدأت ولازالت الأمم المتحدة منذ فترة تبذل جهودها في هذا الاتجاه، وقد بدأت نتائجه تظهر من خلال حكومة الوحدة الوطنية. وسيمكّن القرار السياسي للحكومة من تنفيذ السياسات والإصلاحات الحاسمة لتعزيز المؤسسات، وتحقيق الاستقرار في إطار الاقتصاد الكلي، وتنويع الاقتصاد لتوفير ما يكفي من الوظائف، وفي القطاع الخاص تشمل السياسات الرئيسية تجديد حوكمة الدولة، وإعادة بناء البنية التحتية واستعادة الخدمات العامة، مع تحسين المؤسسات الاقتصادية من خلال إصلاح نظام الدعم، وترشيد حجم القطاع العام، وإصلاح النظام الضريبي، وضبط أوضاع القطاع المالي.

النتائج:

لاشك بأنَّ جائحة كورنا التي اجتاحت العالم بأسره كان لها تأثير صادم على الاقتصاد العالمي، وأسعار النفط على وجه الخصوص فقد أدَّت الإجراءات الاحترازية من كافة الدول خشية تفشِّي الفيروس وانتشاره إلى تقييد حركة النقل والتجارة الدولية، وتوقُّف الشركات الصناعية عن العمل، وبخاصة بالدول الصناعية مثل الصين ومغادرة العاملين لمناطق آمنة وفق توصيات منظمة الصحة العالمية، ولقد أدَّى ذلك إلى تراجع الطلب العالمي على النفط وتأثرت الدول العربية المصدِّرة للنفط، من بينها ليبيا خلال عام 2020 نتيجة لتدهور الأسعار العالمية بالإضافة إلى التسبُّب بعجز بالموازنة العامة، وقد خلصت الدراسة في ضوء ذلك لاختبار الفرضيات السابقة، وتوصَّلت للنتائج الآتية:-

1- في ضوء تأثير الدول اقتصادياً وقطاعاتها المتنوّعة بسبب تفشّي فيروس كورونا، ولاسيما قطاع العمل- التجارة الدولية- السفر والسياحة و النقل، والتي أدَّت بدورها لانخفاض مستويات الطلب على النفط حيث تأثرت حركة النقل نتيجة الإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل البلدان، إضافة لتوقف أو تعطُّل العجلة الاقتصادية في القطاعات المختلفة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولي بالإسهام السلبي لفيروس كورونا حيث زادت كميات العرض وأغرقت بها الأسواق نتيجة لقلَّة الطلب، وبالتالي أثَّرت على السعر بالانخفاض، ومن ثمّ على النمو الاقتصادي المحلي.

2- في ظلال البيئة الاقتصادية المتعثرة لتفشي فيروس كورونا والتطورات الدولية للأسعار النفطية بالانخفاض واعتماد الاقتصاد الليبي على الإيرادات النفطية في الميزانية العامة للدولة، أوجد الفيروس حالة من الانكماش في الاقتصاد الليبي بالإضافة للعجز المالي للموازنة وفق المعطيات والمعلومات المتوفرة عن ازدياد أزمة الاقتصاد الليبي لتوقف وانخفاض مستويات تصدير النفط وأسعاره الدولية حيث أدى الهبوط الشديد في الإنتاج والصادرات إلى اشتداد الركود في البلاد وأعاق مصدر الدخل الرئيسي، ومن شأن الانخفاض في أسعار النفط وأيضاً عدم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد أنَّ تفاقم أزمة الاقتصاد الليبي في ظل فيروس كورونا وبذلك تتأكد صحة الفرضية الثانية بتأثير فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الليبي.

3- على الرغم من الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها مختلف دول العالم للتعامل مع هذه الجائحة وتخفيف الآثار والتداعيات السلبية المختلفة التي تسببها على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلا أنَّ الانتشار السريع والواسع تجاوز كل التوقعات، حيث لا تزال دول العالم تتخبَّط إلى يومنا هذا في أزمة عالمية خانقة أدَّت إلى ركود اقتصادي حاد، ومن الصعب على الدول القيام بإجراءات تحفيزية على المدى القصير، وإنَّما يتعلَّق الأمر بالسيطرة على هذا الفيروس من خلال ابتكار اللقاح المناسب له، والذي لا تزال الجهود الدولية متواصلة للحصول عليه. ففي ظل

التحديات المختلفة التي تواجه دول العالم و من بينها ليبيا، فجائحة كورنا وانخفاض أسعار النفط العالمية توجِّه ضربة قاسية وتشكِّل عائقاً كبيراً للنمو الاقتصادي في ليبيا، والذي يعتمد بشكل شبه كلي على قطاع النفط لتمويل ميزانيته وتحقيق أهداف التنمية.

4 . ومن خلال هذه الورقة البحثية والتعرُّف على التداعيات السلبية لجائحة كورنا على مختلف القطاعات الاقتصادية في ليبيا، ومن بينها القطاع النفطي وذلك كنتيجة لطول واستمرار تدابير الغلق الكلي أو الجزئي لهذه القطاعات. يعد القطاع النفطي في ليبيا من أولى القطاعات التي تضرَّرت من الجائحة، حيث انخفض الطلب العالمي على النفط ممَّا أدى إلى انخفاض الأسعار نتيجة لإغلاق الكثير من المصانع العالمية؛ بغرض تحقيق التباعد الاجتماعي الذي ظل ولازال مطلباً ضرورياً للسيطرة على الجائحة.

بعض المقترحات للخروج من الأزمة.

في ضوء ما أسفرت عنه جائحة كورونا من أثار مختلفة فهذه الدراسة تؤكد على بعض التوصيات من أهمها ما يلي:

1/ تطوير القوانين والتشريعات لضبط جميع الآثار السلبية التي قد تتعرَّض لها القطاعات الاقتصادية، ومحاوله وضع الآليات الفعَّالة لتطبيقها خاصة في فترات الأزمات.

2/ ينبغي على الدولة الليبية إعادة النظر والتفكير بجدية في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لما لها من تأثير كبير في الأنشطة الاقتصادية الخدمية خاصة في الظروف الاستثنائية والأزمات مثل انتشار فيروس كورونا.

3/ أظهرت جائحة كورونا ضعف التعاون الدولي والإقليمي في المجال الصحي والاقتصادي، الأمر الذي يتطلَّب من الدول إعادة النظر في آلية التعاون الإقليمي والدولي بشكل أفضل للقضاء على مثل هذه الفيروسات، والتي تصيب البشرية بشكل عام.

4/ لابد للدولة من التفكير بجدية في إيجاد تدابير فعَّالة لاحتواء جائحة كورونا، وفي نفس الوقت التفكير في تدابير وسياسات احتواء تداعياتها الاقتصادية في مرحلة ما بعد الجائحة.

5/ ينبغي مراجعة كل السياسات والإجراءات طويلة المدى، سواء كانت سياسات اقتصادية أو صحية، خاصة في ظل تدهور الوضع الصحي واحتلال ليبيا مراتب متدنية في مؤشر النظام الصحي العالمي وبالتالي ينبغي الاهتمام أكثر بالرعاية الصحية، وتخصيص مبالغ مالية أكبر ممَّا كان عليه الوضع قبل الأزمة الراهنة.

6/ ينبغي على السلطات الليبية أنْ تستفيد من هذه الأزمة بأقصى قدر، وذلك من خلال توجيه شتى إمكانياتها ومواردها المتاحة في سبيل الوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

7/ لا تزال الكثير من الدول النامية ومن بينها ليبيا تتعامل مع كافة الأزمات بردَّات الفعل دون وجود رؤية استراتيجية لإدارة الأزمات الاقتصادية، لذا ينبغي مع كل أزمة تغير في السياسات الاقتصادية والإجراءات ولعل أزمة كورونا وتأثيرها على الاقتصاديات وانهيار أسعار النفط يعد الدليل على أنَّ الدولة بحاجة لوضع خطط لإدارة الأزمات لتجاوز الانعكاسات الاقتصادية بكافة الدول وفق رؤية شموليه نابعة من تحليل المستقبل ومتغيراته المتعدِّدة.

ينبغي على السلطات الليبية القيام بإنشاء صندوق خاص، وبشكل عاجل وحصر الموارد المالية المتاحة لها لدعم القطاعات الاقتصادية المتضررة وخاصة القطاع النفطي وأيضاً تحديد أوجه الإنفاق.

المراجع:

1/ أحمد الزروق الرشيد وآخرون، 2020 – الآثار المحتملة لجائحة فيروس كورونا المستجد على الواقع الليبي– مجلة مدارات سياسية– المجلد (04)– العدد(4)،2020 ص110–140.

2/أحمد فاروق غنيم– كفاءة التدابير الطارئة المتخذة للتخفيف من أثار فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات الدول العربية – المجلة العربية للدراسات الأمنية– العدد 2– جامعة نايف للعربية للعلوم الأمنية – 2020.

3/أحمد الهرش – أزمة الإغلاق الكبير الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد –19– مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد 2 عدد 2 خاص 2020) (،ص117– 137.

4/حسن البطراوي– كورونا وانخفاض أسعار النفط، مخاوف من تزايد الدين العام، وخسائر فادحة في التجارة – مجلة الشركة السعودية للأبحاث والنشر – ابريل 2020.

5/ زواق الحواس– بواكير تداعيات الجائحة(كوفيد–19) علي الاقتصاد العالمي– وقائع وتوقعات– مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير– المجلد 20 العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا–2020.

6/سمية بن عمورة، رشيد هولي 2020– تداعيات جائحة كورونا علي تحقيق أهداف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية– المجلة اقتصاد المال والأعمال– المجلد 04/ العدد 3/ لسنة 2020.

7/سيف عبد الرزاق الوتار، الآثار المتوقعة على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي(10) في ظل أزمة فيروس كورونا (دراسة تحليلية) مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد2 ،عدد خاص 2، الجزائر 2021.

8/غبولي أ حمد& توايتية الطاهر– دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا(كوفيد–19) على الاقتصاد العالمي– الأزمة الاقتصادية العالمية 2020–

مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير- المجلد20 العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا-2020.

9/محمد أسامه & تاج السر المتكسي- الانعكاسات الاقتصادية لجائحة كورونا (دراسة حالة إيران)- مجلة مدارت إيرانية تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.العدد (10) ألمانيا -2020

10/ معمر بونوار، التداعيات الاقتصادية النتيجة عن جائحة Covied-19 الخلفيات المالية والحلول المقترحة، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد2، الجزائر2020.

11/ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO - تعافي الأعمال واستمرارها أثناء جائحة كورونا Covid-19 دليل إرشادي للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر – فيينا- 2020 .

12/ ميلود بن خيرة، سعيدة طيب - أثر جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد2،عدد خاص 2، الجزائر2020.

13/ وليد أحد طلحة (2020)، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة.

Barua, S. (2020). Understanding Coronanomics: The economic implications of the corona virus (COVID-19) pandemic. SSRN Electronic Journal.

Caracciolo, G., Cingano, F., Ercolani, V., Ferrero, G., Hassan, F, Papetti, A., & Tommasino, P. (2020). Covid-19 and Economic Analysis: a Review of the Debate. bank of Italy Euro System Literature, Review Issue no 1.

Euronews,(2020) COVID-19: World economy in 2020 to suffer worst year since 1930s Great Depression, says IMF,

available on:www.euronews.com/2020/04/14/watch-live-international-monetary-fund-gives-world-economic-outlook-briefing-on-covid-19.

Khouildat S , Zaid M(2020) - Coronavirus pandemic (COVID-19): Economic impact on Stock Markets and Oil Industry- Journal on Legal and Economic Studies ISSN: 2333-9331- Volume: 90 Number: 04 -2020.

Maryla, M., et al. (2020). The Potential Impact of COVID -19 on GDP and Trade. Policy Research Working Paper 9211. World Bank Group.

Michael barnard, (2020), COVID-19 Impacting Oil & Gas More Than The Markets As A Whole, available on: https://cleantechnica.com/2020/03/13/covid-19-impacting-oil-gas-more-than-the-markets-as-a-whole

Richard baldwin, beatrice weder dimauro, (2020), Economics in the Time of COVID-19, p 2.CEPR Press, 2020.

Ruth Strachan,(2020), Covid-19 creates supply and demand crisis for oil and gas, available on: https://www.offshore-technology.com/investment/covid-19-creates-supply-and-demand-crisis-for-oil-and-gas. ./

Sharif, A., Aloui, C., & Yarovaya, L. (2020). COVID-19 pandemic, oil prices, stoc, geopolitical risk and policy uncertainty nexus in the US economy: Fresh evidence from

the wavelet-based approach. International Review of Financial Analysis.

International Monetary Fund IMF (2016). "EconomicDiversification in Oil exporting Arab Countries". Annual Meeting of Arab ministers of Finance. https://www.imf.org/external/np/pp/eng

International Laber Organization (ILO).(2020)- COVID-19 and the world of work: Impact and policy responses- Monitor 1st Edition 18 March 2020.

https://www.ilo.org/global/about-theilo/newsroom/news/WCMS_738781/lang--ar/index.htm

World Bank (2020). World Bank Predicts Sharpest Decline of Remittances in Recent History. 22 April 2020.

WHO (2020). Corona virus disease 2019(COVID19)-Situation Report 98. Geneva. WHO.